جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	دور البنوك في التمويل والاستثمار في نمو الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة : دراسة حالة للتمويل بالقروض الصغيرة لبنك ناصر الاجتماعي
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The role of banks in financing and investment in the growth of the green economy and its relationship to sustainable development: a case study of microfinance for Nasser Social Bank
إعداد	ريهام فاروق كمال الصياد
إشراف	أ.د. عبد الحميد سامي القصاص أستاذ متفرغ بمركز الأساليب التخطيطية ورئيس المعهد الأسبق

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

فهـرس المحتويــات : (Table of contents)

الفهرس	العنـــوان	رقم الصفحة
-	الملخص	2-3
1	المقدمــة	4
-	اهداف واهمية البحث	5
-	اشكالية البحث /حدود البحث	6
2	الدراسات السابقة	7-9
3	المفاهيم الاساسية (الاقتصاد الاخضر/ التمويل الاخضر / الاستثمار الاخضر/ النمو الاخضر	10-17
4	العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة	17-19
4-1	مفاهيم التنمية المستدامة	20-21
5	الجانب التطبيقى للبحث	22
5-1	دراسة حالة للتمويل بالقروض الصغيرة	22-26
5-2	بنك ناصر الاجتماعى	27-30
6	النتائج	31
7	الخاتمــة	32
8	التوصيات	33
9	المراجـع	34-35

-ملخص البحث التطبيقي

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار في البنوك ودوره في تحقيق التنميه المستدامه وبعض المشاريع البيئية ومدى مساهمة جهاز القرض المصغر في تمويلها، من خلال دراسة إشكالية مهمة تتمحور حول عائقة التمويل البيئي عن طريق القروض المصغرة بالتنمية المستدامة، إذ بات من الواضح أنه من الواجب جعل البيئة هدفا وقضية وطنية، بعدما بلغت الأوضاع البيئيه أوضاع حرجه ونتج عنها اختلال ، لذلك أصبحت أبعاد التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من السياسه البيئيه للمجتمعات في العالم كله إضافة إلى استعراض وتقييم التجربة المصريه الحالية ومقارنتها بمبادرات الدول الأخرى تتعاملها مه التمويل المستدام .

وقد كشفت الدراسة على أنه توجد جملة من المشاريع البيئية التي تشجع على إنشاء المقاولات الصغيرةوالمتوسطة على غرار مشرو ع "مول مشروعك " الذي مول بقروض مصغرة لتحسين بيئة المواطن االمصرى ليساهمفي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، إال أنه يعتبر ضعيفا في ظل ارتفاع الأصوات التي تشجعه، وسنتحدث أيضا عن دور البنوك والعراقيل التي تواجه المواطن والتسهيلات التي تقدمها البنوك لتحقيق التنميه المستدامه وأيضا سنقدم مثال لحاله حقيقيه من أحد البنوك بمصر .

وقد أبدت هذه الدراسة بعض الأقتراحات لعل أهمها تفعيل دور المجتمع المدني والربط بين جميع الفاعلين من المواطن البسيط إلى الجمعيات والباحثين وغيرهم من المدافعين عن النظام الايكولجى لحماية البيئة، والسعي لتطوير منتجات التمويل أألخضر بحتمية قيام بنوك خضراء تنتصر لتمويل البرامج غير الملوثة.

الكلمـات المفتاحيـة :-

المشاريع البيئية، القروض المصغرة، التنمية المستدامة، التمويل البيئي، مول مشروعك

Abstract

This study aimed to shed light on the reality of investment in banks and its role in achieving sustainable development, some environmental projects and the extent to which the microcredit system contributes to financing them, an important problem study centering on the obstacle to environmental financing through micro-loans in sustainable development, as it became clear to the surrounding environment. Its environment and its fusion.

A group of environmental projects that encourage the establishment of small and medium enterprises was created on the "Molak Project" project, a project with small loans to improve the citizen's environment to contribute to achieving economic, social and environmental development. Banks advance to achieve sustainable development and also we will give an example of a real case from a bank in Egypt.

The study made some suggestions, perhaps the most important of which is the role of society and linking all actors from the small community to associations, researchers and other defenders of the ecosystem for the inevitable development of real estate financing projects, the development of microfinance inevitably, micro-finance, education, microfinance

Keywords:

Environmental projects, microcredit, sustainable development, environmental finance your project,financing

1-المقدمـــــــة

تعد المشروعات الصغيرة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر، وهدف استراتيجى تتبناه الدولة المصرية، لما لها من دور حيوى فى التنمية، والحد من البطالة، فأصبح التوجه للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر أكبر محرك للاقتصاديات لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعمل مؤسسات الدولة على تبنى استراتيجية متكاملة لتحقيق نهضة حقيقية من خلال هذه المشروعات ودفع الشباب للاتجاه إليها، حيث تضم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر 6 ملايين عامل يعملون بمليونى منشأة تعمل الدولة على الارتقاء بهم ودعمهم. تعمل الدولة على تنمية المشروعات الصغيرة من خلال محورين : الأول هو إطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسى، مبادرة تخصيص 200 مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ البنك المركزى المبادرة فى يناير 2016 بتوفير 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعى والصناعى، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وقد بلغ إجمالى التمويلات التى ضخها البنك ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة 70 مليار جنيه لحوالى 62 ألف مشروع. والمحور الثانى من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذى ضخ 16.7 مليار جنيه لتمويل هذا القطاع مع بداية تولى الرئيس السيسى منصبه فى عام 2014، حتى نهاية شهر يناير 2018 ، وهو ما يوازى حوالى 50% من إجمالى التمويل الذى قدمه الجهاز طوال فترة عمله منذ 1992والبالغ قدره 34 مليار جنيه.في حين بلغ حجم التمويلات التى قدمها الجهاز خلال الفترة من يناير إلى نهاية مايو 2018 نحو2.4 مليار جنيه، ويسعى الجهاز للوصول بالتمويلات المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى 6 مليارات جنيه بنهاية عام2018 . يعد الاقتصاد الاخضر المحرك الرئيسى للتنمية من خلال تحقيق التكامل بين ابعادها الثلاثة الاقتصادية ،الاجتماعية ، البيئة ، إذ يساهم الاقتصاد الاخضر فى خلق التوازن بين احتياجات الاجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل مع مراعاه الجوانب البيئية باستحداث المزيد من الوظائف الخضراء فى العديد من القطاعات كالزراعة والطاقة المتجددة وغيرها, هذا من شأنهأن يسهم فى منح الفئات المحرومة والفقيرة الفرصة لزيادة مداخليلها وبالتالى التخفيف من حده الفقر من جهة وحماية البيئة من جهة اخرى وفى هذا الصدد قامت مجموعة من الدول بتبنى برامج وسياسات خضراء لاستحداث الوظائف الخضراء. وتتمثل هذه الدول فى دول شرق اسيا ودول غرب افريقيا ودول امريكا الجنوبية لكن تبقى هذه الجهود ضعيفة لباقى دول العالم على الرغم من قيام المنظمات الدولية بمجهودات كبيرة وكثيفة للترويج للاقتصادالاخضركأداة فعالة لتحقيق الأهداف الانمائية خاصة فيما يتعلق بحمايـة البيئـة والقضاء على الفقر.

-أهـداف البحـث

-تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

• المستجدات العالمية فيما يخص حماية البيئة باعتبارها أحد موضوعات الساعة؛

•الأهمية الكبرى المتعلقة بتمويل المشاريع البيئية التي تعد من أهم الإستثمارات الخضراء، وكذا الأهمية التي تشغلها على الصعيدين الأقليمي والدولي؛

• تطور دور القروض المصغرة كآلية من آليات التمويل في تشجيع انشاء مشاريع جديدة تراعي البعدالبيئي كركيزة أساسية لقيامها؛

- فروض أو تساؤلات البحث

• **ما** هي المشاريع البيئية ؟ وكيف تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟
• ما هي التدابير المتخذة من طرف السلطات المصريه لاستثمار في مثل هذه المشاريع؟
• هل ساهمت القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية في مصر؟
• هل ساهمت المشاريع البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر بالمقارنة مع الدول الاخرى ؟
• ماهي سبل تفعيل مساهمة القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر ؟

لمعالجة وتحليل الموضوع تم الانطلاق من فرضية أساسية ومجموعة فرضيات فرعية هي كالأتى:

• الفرضية الرئيسية:

تؤدي القروض المصغرة دورا ايجابيا في دعم وتمويل المشاريع البيئية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامه بمصر

• الفرضيات الفرعية:

✓ شكل ارتفاع تكاليف إنشاء الأستثمارات الخضراء عائقا في تمويل المشاريع البيئية في مصر؛

-يوجد علاقه بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة ؟

- الاقتصاد الاخضر محورى لازالة الفقر؟

-تطبيق الاستدامة البيئة فى قروض مصغرة فى البنوك ؟

- معرفة دورالاقتصاد الاخضر والتمويل الحد من الفقر

-الاستفادة من الدراسات السابقة فى مجال الاقتصاد الاخضر فى دورهم فى تحقيق التنمية المستدامة

-اشكاليـــة البحـث :

المشكلة التى اثارت بداخلنا البحث في هذا المجال وهو الاقتصاد الاخضر واثره علي التنمية المستدامة .... زيادة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات القائمة على مصادر الطاقة الغير متجددة والمتمثلة في الفحم والبترول والوقود الحفرى مما ادى الى زيادة الاثار الكربونية الضارة وايضا تهديد لهذه الموارد التي تتميز بالندرة بالنفاذ في الاجل القريب ....ونتيجة لهذا بدا البحث عن موارد بديلة للصناعة والاستثمار متمثلة في موارد الطاقة المتجددة كالشمس والرياح والمصادر الجديدة للطاقة كالغاز الطبيعي وطاقتي المد والجزر .

-مامفهموم الاقتصاد الاخضر ، وماهى اهدافة ومكانتة فى تحقيق التنمية المستدامة ؟

- كيف يكون الاستفادة من الاستثمار الاخضر ؟

-ماهودورالقروض المصغرة فى تمويل المشاريع البيئة لتحقيق التنمية المستدامة ؟

-حـدود البحـث:

سوف سوف يتم من خلال دراسة الحالة نموذج للبنك فى استنباط النتائج والتوصيات .

-منهجيـــة البحـــث

يعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى حيث من خلال الاطلاع على المراجع ذات الصلة بالموضوعات من خلال المباحث الاتية

1- : المفاهيم الاساسية للاقتصاد الاخضر

2- :العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة

3- : الجانب التطبيقى للبحث

2-الدراسـات السابقــة

2-1-دراسة (د.جيهان عبد السلام عباس , 2020)

بعنوان: دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر

وتهدف تلك الدراسة إلى دراسة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث تعريفها، وخصائصها ، ودورها في التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وتطرقت الدراسة بشكل خاص على وضع تلك المشروعات الصغيرة في مصر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وطبيعة التحديات التى تواجهها ، كذلك الجهود المصرية المبذولة لمواجهة تلك التحديات . وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها مايلى – : لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نظرا لاختلاف المعايير المستخدمة فى التعريف وتساهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير فى التنمية الاقتصادية فى معظم دول العالم نظرا لكونها مصدر لتشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر ، كذلك المساهمة فى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة فى خلق الناتج المحلى وقد تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة فى مصر بشكل كبير ، الامر الذى جعل منها مصدر مهم فى تعزيز التنمية الاقتصادية فى مصر خاصة فى ضوء مساهمتها فى الناتج المحلى االجمالى بنسبة تصل الى 80 ، %بينما تسهم فى التشغيل بنحو 75و % تتعدد التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر ، وان كان أبرزها مشكلة الحصول على التمويل ، والتسويق الداخلي والخارجي ، فضلا عن نقص الدعم الفنى والتكنولوجى والترابط مع المشروعات الكبرى ، وهو ما تسعى الحكومة المصرية الى الحد منه من خالل برامج الدعم المالى المتمثلة فى قروض أو مبادرات بعض البنوك ، بالاضافة الى برامج الدعم غير المالى.

2-2-دراسة (سمير الامير غازى عبد الحميد .فاروق فتحى السيد الجزار ,2020)

بعنوان :- دور ريادة الأعمال فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة الى الواقع المصرى

تهدف هذا البحث الى دراسة دور ريادة الاعمال فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة الى الواقع المصرى بإستخدام المنهج الفرضى الحديث وتم إستخدام سببية جرانجر بالاضافة الى التحليل النظرى خلال الفترة من 2008-2019 وقد توصلت الدراسة من خلال سببية جرانجر الىأن ريادة الاعمال تسبب التنمية البشرية وبالتالى تؤثر فى البعدين الاقتصادى و الاجتماعى من أبعاد التنمية المستدامة وأن ريادة الاعمل مسبب من مسببات النمو الاقتصادى وبالتالى تؤثر فى تحقيق التنمية المستدامة وأن العلاقة بين ريادة الاعمال ومدى تحقق الجودة البيئية وهى تمثل البعد البيئى للتنمية المستدامة تتجه من البعد البيئى الى ريادة الاعمال أى أن مدى توافر بيئة جيدة يدعم ريادة الاعمال فى مصر وتوصلت الدراسة أيضا من خلال التحليل النظري الى أهمية زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل تفكير الشباب وتطوير حاضنات الشباب وتطوير منظومة التخطيط الكلى والتركيز على التعليم الفني والحد من الروتين الادارى فى إنجاز المعاملات وتوسيع نطاق الدعم والاتجاه الى تسجيل المشروعات قانونيا وتشجيع رواد الأعمال على ابتكار مشروعات لإدارة البيئة و الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر.

2-3- دراسة (عبيد وهيبة ,2018/2017) بعنوان " دور القروض المصغرة فى تمويل المشاريع البيئة لتحقيق التنمية المستدامة "

هذه الدراسة على تحقيق جملة من الاهداف تتمثل تهدف الدراسة على تقديم وإعداد إطار نظري مناسب ومتكامل مرتبط بوصف وتحليل متغيرات الدارسة من خلال الاطلاع على الادبيات المعاصرة التي تدرس القروض المصغرة، المشاريع البيئة وكيفية تمويلها في ظل احترام مفهوم التنمية المستدامة تحديد العلاقة التي تربط بين القروض المصغرة والمشاريع البيئية ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة باعتبارها أداة من أدوات التمويل المستدام في كل من الجزائر وإمارة دبي والتعرف على مختلف الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية وإمارة دبي للاستثمار في مثل هذه المشاريع لما تحققه من تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية إبراز مدى مساهمة القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية في كل من الجزائر وإمارة دبي ثم محاولة المقارنة بين التجربتين بالتقييم نتائج مشروع "الجزائر البيضاء" وغيره من المشاريع الاخرى للوقوف على نقاط القوة من أجل تدعيمها، ونقاط الضعف للتقليل منها لتحقيق فعالية تمويل هذه المشاريع فى تقديم بعض التوصيات بناء على التجربة الناجحة انطالقا من نتائج الدراسة والتي نأمل منها أن تؤدي إلى حسن الاستثمار في المشاريع البيئية عن طريق القروض المصغرة في الجزائر وسبل تفعيلها اقتداء بتجربة إمارة دبي في التمويل المستدام.

تظهر أهمية الدراسة : المستجدات العالمية فيما يخص حماية البيئة باعتبارها أحد موضوعات الساعة الكبرى والاهمية المتعلقة بتمويل المشاريع البيئية التي تعد من أهم الاستثمارات الخضراء، وكذا الاهمية التي تشغلها على الصعيدين الاقليمى والدولي؛ و تطور دور القروض المصغرة كآلية من آليات التمويل في تشجيع انشاء مشاريع جديدة تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها.

5-4-دراسة (سليمان ناصر, عواطف حسن,2013)

بعنوان "القرض الحسن المصغر،1" Angem لتمويل الأسر المنتجة،

دراسه تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتهدف إلى تثمين تجربة القرض المصغر في لمكافحة البطالة التي باتت تشكل هدفا استراتجيا، وذلك من خلال فسح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية، كي تعمل على امتصاص جزء من نسبة البطالة المستفحلة وخلق فرص عمل للتشغيل لصالح الفئات الفقيرة والمقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات،

-من خلال معالجة المحاور الرئيسية التالية: مفهوم التمويل المصغر وأهميته الاقتصادية، الأنشطة التمويلة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، د ارسة تقييمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمصر.

وقد كانت أهم النتائج التي خلصت إليها الدرا سة تتمثل في أن القرض المصغر أداة لتخفيض نسب البطالة في المجتمعا ت، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع ممصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت، نظرا لصعوبة الحصول عليه من البنوك، وفي هذا الإطار أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر لتتكفل بهذا

التمويل، سواء بشكل أحادي أو بالاشتراك مع البنوك بنسب معينة، والتي رغم نجاحها في هدفها، إلا أنها لازلت تعاني من معوقات أبرزها ما يتعلق بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المصرف على الوكالة أو بالجهة المستهدفة.

-ما يميز هذه الدارسة :

إن التطرق للدارسات السابقة في الموضوع قد ساعد الباحثة كثير في تحديد الاتجاه العام الذي يسلكه تأطير موضوع الدارسة نظريا وميدانيا، حيث أن نتائج هذه الدراسات تعتبر منطلقا للبحوث المستقبلية المتعلقة بدراسه المشاريع البيئية، القروض المصغرة، وتساهم في نفس الوقت في وضع تصور مقترح لنموذج الدارسة الذي يتماشى مع معطيات وواقع البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر ودبي،

-لذلك ما يميزها عن الدارسات السابقة مايلي :

الدارسات السابقة ركزت على تدابير حماية البيئة في الجزائر من الناحية القانونية، أما الدارسةالحالية فقد ركزت على أهمية الاستثمار في المشاريع البيئية لحماية البيئة وذلك عن طريق تمويلهاباعتبار التمويل عصب كل مشروع، بالبحث عن صيغ تمويل يمكن لجميع فئات المجتمع الاستفادةمنها والتي تتمثل في القروض المصغرة، لتحقيق كل من الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعيةوحماية البيئة. إذ لا توجد تنمية في ظل إهمال البعد البيئي الذي أصبح محور الساعة عند القيام بأي مشروع استثماري، وهذه الدراسات ساعدت كثيرا في هذا البحث حيث تعرفنا اكثر على المشاكل التي تواجه القروض الصغيره لتطوير المشروعات المتناهيه الصغر التي تساهم في تحقيق التنميه المستدامه وأيضا امثله لحالات في بلاد مختلفه ومقارنه بينها وبين مصر كالجزائر والسودان ودبي .

5-5- دراسة قام بها الباحث (بن قرينة محمد حمزة, 2007)

بعنوان "تقييم دور المؤسسات المالية في2 تمويل المشاريع البيئية في الجزائر- دراسة حالة مشروع" الجزائر البيضاء" بورقلة-":

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مساهمتها في تمويل المشاريع البيئية، وفي التعرف على واقع البيئة في بالدنا ، بالاضافة إلى تقييم نتائج مشروع "الجزائر البيضاء" بورقلة على أرض الواقع، ومن ثم الوقوف على نقاط القوة لتدعيمهاونقاط الضعف لتفاديها من أجل تحقيق فعالية في تمويل هذا المشروع. ومن خلال الدراسة تبين أن الحكومة الجزائرية قد اهتمت بهذا النوع من التمويل معتمدة في ذلك على مصادر مختلفة منها ماهو داخلي ومنها ماهو خارجيالارتفاع تكاليف انشاء هذه المشاريع، أما فيما يخص دراسة الحالة لمشروع الجزائر البيضاء.

3- المفاهيم الاساسية للاقتصاد الاخضر :

3-1 تعريف الاقتصاد الاخضر:

هو تحسن الوضع الاقتصادي و مع الحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية. والذي يؤدي إلى تحسين المساواة ورفاه الاجتماعي. الاقتصاد الأخضر هو نموذج للتنمية الاقتصادية على أساس التنمية المستدامة ومعرفة الاقتصاد البيئي.

ولقد إستحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، عَرّفَ به الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية. وأما على المستوى الميدانى، فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية .وهو نوع من الطرق المنظمة لإنشاء مجتمع وبيئة نظيفة ترفع من المستوى الاقتصادي وتدفع المجتمع نحو حياة أفضل, وتحافظ على موازنة البيئة من جميع أشكال التنوع البيئي. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر نوهت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 إلى أن المستقبل الذي نصبو إليه فى سياق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، باعتباره أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت منظمة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان المهتمة بالاقتصاد الأخضر من خلال إيجاد الأنماط الملائمة وتوفير الأدوات والمنهجيات، توجيه الاستثمارات نحو بناء رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية ودعم سياستها الذى سيساهم في تكوين انماط الدخل وسبل المعيشة والرفاه للفقراء. وستسفر هذه الإصلاحات أيضاً عن نمو اقتصادي عام وستستحث المزيد من التجارة في السلع المنتجة بطرق مستدامة.

-متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر

مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.

الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.

العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.

وضع إستراتجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الانظف.

مبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية :وتشتمل استراتيجية مصر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في صميمها على الكثير من مبادئ الاقتصاد الأخضر وأهدافه المنشودة. وترمي هذه الاستراتيجية العامة إلى توسيع مدى الأهداف المحدّدة لقطاعات معيّنة، ومنها مثلاً قطاع الطاقة. ويركّز آخر تقرير عن التنافسية صدر عن المجلس الوطني المصري

للتنافسية على الاستراتيجيات والاستثمارات والسياسات العامة التي يمكن أن تدفع مسار التحوّل الاقتصادي الأخضر.(مشرى عبد الرؤوف،د.كميلية بوكرة (2019/2018)

واعتمدت حكومة مصر خطة طويلة الأجل للطاقة الريحية وحددت هدفاً يتمثل في تلبية 20 في المائة من الاحتياجات الكهربائية من مصادر للطاقة المتجددة بحلول عام 2020، تغطي الطاقة الريحية 12 % منها. وفي عام 2010، تلقت مصر 1.3 بليون دولار لاستثمارها في تنمية الطاقة النظيفة عن طريق مشاريع تتعلق بالطاقة الشمسية والحرارية والريحية . وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ([1]) يعرف بأنه" هو ذلك الأقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الأنسان و المساواة الأجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و من الندرة الأيكولوجية للموارد و يمكن أن ننظر الي الأقتصاد الأخضر في ابسط صوره و هو ذلك الأقتصاد الذي يقلل من الأنبعاثات الكربونية و يزداد فيه كفاءة استخدام الموارد و يستوعب جميع الفئات العمرية " . أن الأقتصاد الاخضر " هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الأقتصادية السريعة النمو و الذي يقوم أساسا علي المعرفة الجيدة للبيئة و التي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الأقتصاديات الأنسانية و النظام البيئي الطبيعي " يعرف أيضا الأقتصاد الأخضر بمفهومه البسيط بأنه " هو ذلك الأقتصاد الذي توجد فيه نسبة صغيرة من الكربون و يتم فيه أستخدام الموارد بكفاءة لذلك يمكننا ان نوجه دراستنانحو اهمية الاقتصاد الاخضر الذي توضح من خلال اربعة مكونات رئيسه وهي :

1-الاقتصاد الاخضر محوري لازالة الفقر :يعد الفقرالمستدام اكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية لذلك يساهم الاقتصاد الاخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية والانظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من راس المال الطبيعي وايصالها مباشرة الي الفقراء بالاضافة الي توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصه في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة وذلك ضروريا وخاصة في الدول منخفضة الدخل ويمكن ذلك من خلال

1- تخضير الزراعة في الدول النامية والتركيز علي صغار الملاك ؛ يمكن ان يقلل الفقر مع الاستثمار في راس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء.

2- ان زيادة الاستثمار في الاصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل التحرك نحو الاقتصاد الاخضر يحسن المعيشه في الكثير من المناطق منخفضة الدخل.

3- ان الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للفقراء يمثل في العديد من البلدان النامية واحدة من اكبر الفرص للاسراع في الاقتصاد الأخضر.

4- يمكن للطاقة المتجددة ان تلعب دورا فعال التكلفه ضمن اسراتيجية لانهاء فقر الطاقة.

2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية (في الوقت الذي اتجه الاقتصاد العالمي الي ازمة الكساد عام 2008متاثرا بازمه البنوك والقروض تصاعد القلق من فقدان الوظائف وكان لابد ان نتوجه الي فرص التوظف التي يوفرها لنا تخضير اللاقتصاد وذلك من خلال :

ا- ان التحول الى الاقتصاد الاخضر يعنى ايضا تحولا فى التوظيف الذى يخلق عددا مماثلا على الاقل من الوظائف التى يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الاجماليه في التوظف طبقا لسيناريو الاستثمار الأخضر يمكن ان تكون اعلي وستشهد قطاعات الزراعة والمباني والجراحة والنقل وفي سيناريوهات الاستثمار الأخضر نموا في الوظائف علي المدي القصير والمتوسط والبعيد يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد .

ب- ان تخصيص 1% علي الاقل من الناتج المحلي الاجمالي العالمي لرفع كفاءه الطاقه وتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف اضافية مع توفير طاقة تنافسيه ، وبنمو الوظائف في مجالي ادارة المخلفات وتدويرها لتتمكن من التعامل مع المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان علي الرغم من وجود تحديات معتبرة في هذا القطاع فيما يتعلق بالوظائف الكريمة .

3- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون:ان زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر اسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالاضافة الي تقديم فوائد تشير الى ان الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية . كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقه المعتمده بشدة علي الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وذلك من الحوافز المرتبطة بزمن ومن اهمها التعريفة التفصيلية فامدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن ان تجعل نموذج .

3-2 مفهوم وأهمية التمويل الاخضر:

ويركز مفهوم التمويل الاخضر على إعادة تشكيل وتصويب الانشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية إذ انه وجد أساسا لدعم حماية البيئة والمحافظة عليها بهذا ال يكون الهدف منه الوصول إلى الثراء المادي بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية، والفوارق الاجتماعية وينظر إليه باعتباره آلية لتحقيق التنمية المستدامة، التي يجب أن تبقى الهدف الاسمى. يعرف التمويل بصوره عامة على أنه توفير السيولة النقدية من أجل إنفاقها على االستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك (الشيخي والجزاروي،1998)

لذلك يمكن القول إن التمويل هو توفير حجم من الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة. (الاشوح, 2003)

بانه استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والاسهم واستثمارات رأس المال والسندات وغيرها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة . ويعرف أيضا على انه تلك الاستثمارات الانتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات خضراء والتي ال تضر بالبيئة، كما ويشمل المشاريع الوقائية لمنع تلوث بالبيئة أو نضوب في مواردها . (الحجار،2003)

ويشير مفهوم التمويل الاخضر الى انه الاستثمارات والقروض التي تمول على الموارد الطبيعية حسبما عرفته مؤسسه التمويل الدولية و في إطار المخاوف البيئية المتزايدة، يشتد التركيز على . (www.ifc.org) .

وتبرز اهمية التمويل الاخضر عن طريق الاتى : (خنفر , 2014)

1-يوفر التمويل الاخضر التمويل اللازم للاستثمار فى مجالات عديدة مثل الزارعة والمياه العذبة والثروة السمكية ..الخ

2-يعمل التمويل الاخضر لرفع مستوى الكفاءة فى قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على المياه ما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير والطويل على حد سواء

3-يسهم التمويل الاخضر فى التقليل من معدلات الفقر

4-يعمل على توفير وزيادة فى الوظائف الجديدة ولاسيما فى قطاعات الزراعة والطاقة والنقل ..الخ

5- فصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي. وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات للقطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصالحات تمكينه على مستوى السياسات الاقتصادية.

انواع التمويل الاخضر: يتخذ التمويل الاخضر من اذ المدة ويمكن تقسيم التمويل من حيث المدة الى تمويل قصير الاجل (مدة لاتزيد على سنة) ـ تمويل متوسط الاجل (يتراوح مدته من سنة الى 7 سنوات). تمويل طويل الاجل (يمتد اكثر من سبع سنوات).

مستويات التمويل : يمكن تقسيم مصادر الحصول على التمويل الاخضر على مستويين هما :

1-مصادر التمويل الاخضر المحلي: ويقصد بمصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية تلك التشكيلة التي تتضمن مجموعة من المصادر التي حصلت منها االقتصاديات الوطنية على أموالها بهدف استخدامها الاغراض التنمية المستدامة وحماية البيئة،

-تمويل بواسطة صناديق حماية البيئة: قامت بعض الدول بإنشاء صناديق لحماية البيئة وتعد هذه الصناديق موارد تمويل عام خارج إطار الميزانية العامة، والتي توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض وتعد صناديق حماية البيئة مورد التمويل العام الوحيد الذي يعتمد على إجراءات تقديم الطلبات الرسمية المنفصلة لكل مشروع على حدة وعادة ما يتم توفير التمويل على أساس أولويات عامة محددة وعلى أساس مستوى جودة طلب التمويل.

-البنوك و مؤسسات الاقراض المحلية: يمكن أن تقوم هذه الموارد التمويلية بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى المالية للمشروع المعروض لذلك يجب أن تكون الرسوم المحصلة من المستفيدين من خدمات المشاريع الخضراء إن تكون كافية لضمان عائد مالي معقول على الاستثمار، و في بعض الاحيان قد تكون رؤوس أموال القروض قليلة أو مكلفة نسبيا نتيجة لضعف القدرة الائتمانية لدولة معينة ألن البنوك المحلية عادة ما تحصل على جزء من رأس مالها من أسواق رؤوس الاموال العالمية.

2-مصادر التمويل الاخضر الدولية :يمكن تقسيم موارد التمويل الدولي إلى المجموعات الاساسية وفقا لموارد رؤوس الاموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة:

بنوك التنمية الدولية :تعمل بنوك التنمية من إذ المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الاموال العالمية، و لكن تقوم عدد من الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها و هذا هو

الاختلاف الوحيد و يمكن في هذه الحالة أن تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة وبذلك تقدم نفس هذه الشروط للدول التي ال تتمتع بالملاءة (القدرة على االاقتراض)، و التي لا تمكن هذه الدول عادة أن تقترض رؤوس أموال بهذه الشروط نفسها ، وإذا ما تم مقارنتها بالبنوك التجارية فان بنوك التنمية تتطلب إجراءات أكبر للحصول على الموافقة على القرض، ما يترتب علية ارتفاع تكاليف المعاملات المالية على قروضها عن تكاليف المعاملات المالية الخاصة بالقروض التجارية .وتتوقف إمكانية الحصول على هذا النو ع من التمويل إلى درجة كبيرة على القدرة على خلق خطة قومية للموضوع المطروح، ومن أهم بنوك التنمية الدولية نذكر ما ياتي: **(عبد القادر،2018)**

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي وأكبرها تم إنشاؤها سنة ،1945وهو بنك تملكه حكومات 183 بلدا، كما أنه ال يقدم القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالاهلية الائتمانية، ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقيا. وعدي البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الاطراف من نوعها تضع سياسة حمايه البيئة، إذ كان ذلك منذ عام ،1970ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال عام 1989في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عمليات البنك، وفي أنشطة تقييم البحوث والسياسات، وفي التدريب والانشطة العالمية، وذلك عن طريق زيادة توفر المعلومات البيئية عن مشروعات البنك وبرامجه، وقد كان أحد الاهداف الرئيسة لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول التي تقترض من البنك، ولقد التزم البنك الدولي بالاهداف الانمائية لألفية و التي وافقت عليها 189دولة في قمة الألفية التي عقدتها الامم المتحدة في عام 2002 .وتمثل الاستدامة البيئية هدفا من ضمن االهداف االساسية السبعة لهذه القمة، وفي عام 2001 اعتمد البنك الدولي الاستراتيجية البيئية رئيسيا لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية، وتحدد الاستراتيجية ثالثة أهداف عامة وهي : -رفع مستوى المعيشة. - تحسين نوعية النمو -حماية الموارد البيئية االقليمية والعالمية المشتركة. **(الحجار،2003)**

3-3 الاستثمار الاخضر :

غالبا ما تختلط الاستثمارات الخضراء بالاستثمار المسؤول اجتماعيا، وهي في الأساس أنشطة استثمارية تركز على الشركات أو المشاريع الملتزمة بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وإنتاج مصادر الطاقة البديلة واكتشافها، وتنفيذ مشاريع الهواء النقي والمياه، و / أو الممارسات التجارية الأخرى الواعية بيئيا. قد تكون الاستثمارات الخضراء مناسبة تحت مظلة سري، ولكنها في الأساس أكثر تحديدا.ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرف بأنه هو ذلك الاستثمار الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الأنسان و المساواة الأجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة لأيكولوجية للموارد و يمكن أن ننظر الي الأقتصاد الأخضر في ابسط صوره و هو ذلك الأقتصاد الذي يقلل من الأنبعاثات الكربونية و يزداد فيه كفاءة استخدام الموارد و يستوعب جميع الفئات العمرية .

يمكن ايضا تعريف الاستثمار الأخضر بأنه واحد من الاسباب التي تؤدي الي تطور و نمو البشرية وسيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد ، وتحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ الي تقليل الأخطار والندرة البيئية. أن الاستثمار الاخضر هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الأقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساسا علي المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الأقتصاديات الأنسانية والنظام البيئي الطبيعي .

يعرف الاستثمار الأخضر بمفهومه البسيط بأنه هو ذلك الأقتصاد الذي توجد فيه نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه أستخدام الموارد بكفاءة . أن الأنتقال الى التنمية الخضراء ليس سهلا ولا يمكن الانتقال اليه بسهولة، بل هي عملية طويلة وشاقة توجهها نظرة سياسية من الأعلى الى القاعدة الشعبية وأيضا توجهها القاعدة الشعبية الى القمة. وقد جاء التفكير بالتحول الي الأقتصاد الأخضر و ذلك نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الأقتصاد العالمي وكثرة الأزمات التي يمر بها ومنها (أنهيار الأسواق ، الأزمات المالية والأقتصادية ، أرتفاع أسعار الغذاء، التقلبات المناخية، التراجع السريع في الموارد الطبيعية و سرعة التغيير البيئي) وحوافز الأنتقال للاستثمار.

– الأهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية: حيث أن الأقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر وذلك عن طريق الأدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية وذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي ونستطيع ان نوصلها الي الفقراء.

– الأهتمام بالمياه و عدم تلويثها والأجتهاد في ترشيدها: حيث أن تحسين كفاءة المياة واستخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير أستهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول علي المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الأبار وأيضا الحفاظ على المياه السطحية.

السؤال القائم الآن كيف يمكن الاستفادة من الاستثمار الاخضر؟ نذكر بإيجاز المشروعات التالية:

– تبنى مشروعات الزراعة الخضراء التي تركز علي المساحات الصغيرة والاسمدة الطبيعية والتي من الممكن أن تخفض الفقر، والاستثمار في الطبيعة التي يعتمد عليها الفقراء، كالمحميات والصيد والمزارع والتشجير والمشاتل وغيرها.

– زيادة الاستثمارت في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء في حياتهم اليومية.

– الاعتماد علي الطاقة النظيفة المتجددة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ..) لأنها تساعد في حل مشكلة فقر الطاقة.

– مشروعات الاقتصاد الأخضر لديها القدرة علي تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر علي نطاق واسع، كما أن الاقتصاد الأخضر يمكنه تحقيق النمو والتوظف مثل الاقتصاد البني، ولكنه يحقق مالا يحققه الاقتصاد البني من اهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية والحياة الصحية والراحة المستدامة.

– دعم مشروعات النظافة والاستفادة من المخلفات والنفايات باعتبارها مواد خام جديدة يمكن الاستفادة منها مرة أخرى

البنوك المصرية والاستثمار الأخضر:وساهمت العديد من الاستثمارات في مصر خاصة في قطاع التصنيع في نمو مثير للإعجاب في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي. وفي مصر إضافة إلى محاذاة السياسات الواضحة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أنه أيضا هناك فرص لخلق بيئة تمكينية للمؤسسات المالية للعب دور كبير لتعزيز النمو الأخضر في الحاضر والمستقبل.

ويتمثل دور البنوك في تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في فتح الاستثمارات الخاصة وجسر العرض والطلب مع النظر في كامل نطاق المخاطر وتقييم المشاريع من منظور اقتصادي وبيئي. وعلى الرغم من أن العديد من البنوك أثبتت ريادتها في تمويل المشاريع الخضراء أو المناخية إلا أن المحفظة الخضراء لمعظم البنوك لا تزال منخفضة للغاية. وقدرت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" إجمالي القروض الخضراء والائتمانات من البنوك في البلدان النامية للقطاع الخاص بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي أو حوالي 7 ٪ من إجمالي المطالبات للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة.وأصبح عدد من البنوك في مصر على دراية بدورها وتفويضها المحتمل في معالجة تغير المناخ والمخاطر البيئية التي يواجهها القطاع المصرفي والمالي واتخاذ الإجراءات.-

وأقر GABV مبادئ الصيرفة المستدامة التي تتضمن النهج الأساسي الثلاثي (الجوانب الاجتماعية والبيئية والمالية) في قلب نموذج الأعمال والذي يرتكز على المجتمعات والحوكمة الشفافة والشاملة.

وخلاصة القول، فقد أظهرت التجارب العالمية أن مفهوم الإقتصاد والاستثمار الأخضرد ينطوي على إمكانيات للنمو المتواصل ، وخلق فرص عمل جديدة وصحية مما يحد من الفقر والبطالة والمرض كما يساعد على التوصل إلى أمن في الغذاء والماء والطاقة، وتحقيق تنمية مستقرة أكثر عدالة لتوزيع الدخل وضمان النمو والرخاء المستدام للإنسان والمكان

4.3 نمو الاقتصاد الأخضر :-

النمو الأخضر هو مصطلح لوصف مسار النمو الاقتصادي الذي يستخدم الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. يتم استخدامه على الصعيد العالمي لتوفير مفهوم بديل للنمو الاقتصادي الصناعي النموذجي. ويؤدي هذا المسار إلى ما يعرف بالاقتصاد الأخضر.

-دور البنك الأهلى في التوعيه للاقتصاد الأخضر :-

.ومن أهم دعائم استراتيجية الشمول المالي، كانت فعاليات "التثقيف المالي" ضمن حملات التوعية بكافة القنوات التسويقية للبنك كما كان للبنك دوراً في تمويل برامج "تمكين المرأة" ورواد الأعمال وذلك حرصاً على تحقيق المساواة بين الجنسين وفي تحقيق المسئولية المجتمعية، أشارت داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الى أن تلك السياسة تتركز على تحقيق عدة محاور رئيسية هي دعم العملية التعليمية بكافة مراحلها، توفير الرعاية الطبية، تطوير العشوائيات ومكافحة الفقر وإنشاء نموذج للمجتمعات المتكاملة، دعم المرأة المعيلة وسداد ديون الغارمات، مساعدة ذوي الهمم على الدمج الكامل في المجتمع، حيث بلغت مساهمات البنك في فترة الإفصاح 3.2 مليار جنيه .

أما إجمالي المساهمات في السنوات الست الأخيرة فقد تجاوزت 8 مليار جنيه منذ بداية تطبيق البنك لاستراتيجية المسئولية المجتمعية، حيث يعد البنك الأهلي المصري هو أكثر الجهات الوطنية مساهمة في تلك المجالات .

أما على مستوى الثروة البشرية من العاملين بالبنك، والتي تعد بمثابة المحرك الرئيسي والفعال لتحقيق استراتيجيات البنك (المالية والغير مالية)، فقد أشارت الباز الى تخصيص التقرير جزءاً مستقلا عن الإجراءات التي تحرص مجموعة الموارد

البشرية على تطبيقها في التعيينات وغيرها، من ضمنها المساواة بين الجنسين وتوفير كل الخدمات الصحية والرعاية الطبية، إضافة لخطة تدريب استراتيجية تطبقها المجموعة، بحيث تشمل العاملين بكل الدرجات الوظيفية، حيث يمتلك البنك عشرة مراكز تدريب موزعة على كافة أنحاء الجمهورية لتلبي مختلف الاحتياجات التدريبية للعاملين بتخصصاتهم وتعكس تلك الإجراءات، توافق إنجازات البنك الأهلي في النطاق المجتمعي مع الهدفين الثالث والرابع من مبادئ التنمية المستدامة "تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية "، " التعليم الجيد"، وكذلك الهدفين الأول والثاني من استراتيجية مصر 2030 وهما "الجودة الحياتية" و"العدالة والاندماج .

أما على النطاق الثالث للتقرير وهو النطاق البيئي، أضافت داليا الباز أن البنك الأهلي المصري كان له السبق – من خلال قوة الشراكات المالية الخارجية – في مواكبة التحول العالمي نحو الاقتصاد والتمويل الأخضر

4-العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة :

شكل الاقتصاد الاخضر سبيلا من السبل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثه :الاقتصادية البيئية والاجتماعية ، حيث يإمكان التحول إلى اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة كالقضاءعلى الفقرعلى نطاق واسع ، خاصة أن العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب إعادة التفكير بصورة جذرية فى المناهج والسياسات الاقتصادية . لذا يجب أن يعرف الجميع أن الاقتصاد الاخضر لا يحل محل التنمية المستدامة فى الوقت الذى أخفقت عقود من الزمن من خلق ثروات جديدة مع نموذج " الاقتصاد البنى"فى وضع حد للتهميش الاجتماعى واستنزاف الموارد . وتبقى التنمية المستدامة هدفا حيويا على المدى الطويل بمرافقة من تخضير الاقتصاد .

-استراتيجية مصر في مجالى الطاقة والبيئة في اطار التنمية المستدامة تعد الطاقة من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة،اذا تشكل امداداتها عاملا اساسيا في دفع عجلة الانتاج وتحقيق الاستقرار والنمو، مما يوفر فرص العمل ويعمل علي تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر([76]) ، لذا فاننا بصدد إدراك التحديات العالمية التي تواجه القضايا الرئيسية المتعلقه بمجال الطاقة والبيئة، ومنها :

-توفير الطاقة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي،تغيير انماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة والتي تتسبب في إهدار الموارد الطبيعية وحدوث التلوث الذي يهدد البيئة الحد من التأثيرات السلبية لاستخدمات الطاقة علي الغلاف الجوي , تحقيق العدالة بين سكان الريف والحضر في إمدادهم بالطاقة توفير مصادر بديلة للطاقة يمكن الاعتماد عليها .إن تعزيز برامج الطاقة بغرض انتشارها بشكل مقبول اجتماعيا وبيئيا هو احد الدعائم الاساسية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة ،والتي اقرتها الامم المتحدة ووقعت عليها مصر ضمن دول العالم والتي بمقتضاها يجب الحكومات اتخاذ اجراءات وترتيبات لتنويع مصادر الطاقة مع مراعاة الحفاظ علي البيئة وزيادة امداداتها للمناطق المختلفة ، واستنادا الي التقدم العلمي والتقني لمعدات ونظم الطاقة فهناك اهمية لرفع كفاءة العمليات المرتبطة بإنتاج واستخدام الطاقة وبخاصه الطاقة الكهربائية ودمج قضايا تحسين كفاءتها وترشيد استهلاكها وتشجيع نقل التقنيات الاعلي كفاءة في استخدام الطاقة

ودعم تصنيعها في اطار برامج التعاون الدولي ،بالاضافه لنشر الوعي العام حول امكانيات ترشيد استهلاك الطاقة في المرحلة الاستخدام.

فجوة الطاقة بمصربيانات النشره المعلوماتية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر عن سبتمبر 2016توضح حجم الفجوة علي مدار شهور العام المالي 2015-2016،حيث بلغت كميات الإنتاج من النفط والغاز خلالهذا العام 66.6مليون طن، بينما وصلت معدلات الاستهلاك الي 75.7مليون طن،بما يعني وجود فجوة قدرها 9.1ملايين طن بنهاية العام. فاتوره مصر من الوقود المستورد انخفضت في الفترة الاخيرة مع هبوط اسعار النفط (رويترز)وكانت الفجوة السلبية في الطاقه بمصر في يوليو 2015 تبلغ 477الف طن من النفط والغاز، لكنها وصلت في يوليو 2016الي 1.19مليون طن، وذلك علي الرغم من تراجع الناتج المحلي الاجمالي في الربعين الثالث والرابع من عام 2015-2016، وعلي صعيد الغاز الطبيعي،تراجع الانتاج المصري منه الي 2.6مليون طن في يوليو 2016بعد أن كان 2.8في يوليو 2015،وفي الوقت الذي يتراجع فيه الانتاج بين شهري المقارنه نجد ان الاستهلاك يتخذ الاتجاه العكسي، حيث تزيد المعدلات بشكل واضح ، فاستهلاك الغاز الطبيعي ([77]) كان في يوليو 2015نحو 3.08مليون طن ،وارتفع في يوليو 2016الي 3.4ملايين طن واذا كانت معدلات انتاج النفط المصري قد شهدت ارتفاعا طفيفا فان الفجوه بين الانتاج والاستهلاك لم تنسد بهذه الزياده ،ففي يوليو 2015بلغ انتاج مصر من النفط 2.07مليون طن ،ووصل في يوليو 2014الي 2.9مليون طن،لكن الاستهلاك في شهري المقارنة كان متقاربا عند 3.2ملايين طن .ومن المؤشرات السلبية لفجوة الطاقة في مصر أن الفجوه تتزايد علي الرغم من تراجع العديد من الانشطة الاقتصادية الرئيسة,فحسب بيانات النشرة نفسها الصادرة عن جهاز الاحصاء المصري،فان قطاعي السياحة والصناعات التحويلية تراجعا عن معدلات عام 2014-2015.

– استراتيجيــة مصر في قطــاعى الطاقــة و البيئـــة

وتشمل التوجهات الرئيسية ما يلي زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة للطاقة

الحفاظ علي المصادر المحدودة للطاقة، وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الهيدروجين المستمدة من مياة البحار والذي من المنتظر تطوير تكنولوجياته في خلال العقدين القادمين تطويرالسياسات للاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة المستنفدة(الوقود الاحفوري)،خاصه تشريعات وآليات تحسين كفاءة استخدام الطاقة،وحوافز الاستثمار والنظم الضريبية المشجعه علي إقامة تلك المشروعات و التوجة القومي نحو تغير نمط الحياة والسلوك الاستهلاكي ترشيدا لاستخدام الطاقه، من خلال التوعية العامة وتنمية مهارات الفنيين لتلاقي عدم الكفاءة،هذا بالاضافة الي رفع القدرات الإدارية ووضع اساس لنظام معلوماتي حول كفاءة الطاقة بالتعاون مع القطاعات التصنيع والزراعة والنقل والقطاع المنزلى والتجارى(خاصة فيما يتعلق بأنظمة التكييف والتبريد،والطهى والانارة، وانظمة المحركات ،ونظم تحويل الطاقة وامتدادها) من اجل بلوغ المعايير القياسية لاستخدام الطاقة وترشيدها الحد من التأثيرات البيئية من قطاع الطاقة على البيئة من خلال :

.تقييم التأثيرات البيئية كأساس لدراسات الجدوي الفنية والاقتصادية لمشروعات إنشاء محطات توليد الكهرباء الجديدة

.توفيق الأوضاع البيئية بمحطات التوليد القديمة تطبيق برامج مراقبة جودة الهواء والمياه

.توفير إمكانيات معالجة مياه الصرف الصناعي بمحطات التوليد

.تطبيق تكنولوجيا الهندسة الحديثة لتطوير نظم حرق الوقود بمحطات توليد الكهرباء القائمة،وتعميم استخدام المحارق منخفضة تكوين اكاسيد النيتروجين

من ضمن استراتيجية مصر في الطاقة هو الاتجاه نحو الطاقات الجديدة والمتجددة لتوليد الطاقة والكهرباء حفاظا علي البيئة والموارد غير المتجددة من النضوب لذلك تتجه نحو استخدام الطاقة المتجددة وتتمثل في الاشكال الآتية

طاقة الرياح :في مجال طاقة الرياح فقد تم انشاء مزارع رياح بالزعفرانه بقدرة اجماليه حوالي 145مجاوات ويجري حاليا تطويره بقدرة 205ميجا وات في إطار تفعيل اليه التنمية النظيفة،ومن المخطط الوصول باجمالي القدرات من طاقه الرياح في مصر الي 850ميجا وات بحلول عام 2010لتصبح نسبه مساهمة الطاقة المتجددة شاملة الطاقة المائية 1.13%من إجمالي القدرات النتجه.

الطاقه الشمسية :في مجال الطاقه الشمسية يتم حاليا اتخاذ الإجراءات التنفيذية لانشاء المحطة الشمسية الحرارية الاولي في مصر لتوليد الطاقة الكهربائية بمقدرة 150ميجا وات، كما تم تركيب وحدات من خلايا الفوتوفولطية ببعض المناطق الذاتية بالاضافة الي تطبيقات التسخين الشمسي للمياه وانشاء وحدات لإنتاج الوقود الحيويمن معالجة المخلفات لإنتاج الطاقة الكهربائية .

كذالك فقد تم تأسيس مركز للاختبارات واصدر شهادات الصلاحية للانظمة والمعدات المستخدمة في مجال الطاقة المتجددة ويضم المركز معامل متكاملة للاختبارات لمعدات الطاقة الشمسية– الخلايا الفوتوفولطية–الكتلة الأحيائية– ترشيد الطاقة،كما تاسس معمل اخر في الغردقة خاص بطاقات الرياح يخدم الأهداف المحلية بالإضافة لدعمها لبرامج التعاون الإقليمي .

الطاقة المائية :بالنسبة للطاقات المائية في مصر، فقد بلغت القدرات الاجمالية الحالية من محطات سدود اسوان والسد العالي وإسنا 2745ميجا وات، ويجري حاليا إنشاء محطتي توليد كهرباء نجع حمادي ودمياط بقدرة اجمالية حوالي 76ميجا وات وقد بلغت الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المائية حوالي 6.12%من اجمالي الطاقة المولدة لعام 2005–2004

مما سبق يتضح أن لوجود الكهرباء دور كبير في الحد من الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين نوعيه المعيشة،وان العمل علي تطوير انتاجها بالتكنولوجيات النظيفه والاقتصادية سوف يودي الي تحقيق تنمية مستدامة.

استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)

5- مفاهيم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح ظهر علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة ، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنيوية، الجينوم، المعلوماتية، ... وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم،وأيضا لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط للأمور؛ فالتعريفات للمصطلحات تأخذ منحنيات وتفسيرات وتأويلات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولوجهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لوجهة نظر المفسر للمصطلح، إنّ ذلك يخلق قدراً من الغموض والالتباس في معني المصطلح ليس فقط لدي العامة ولكن لدي المتخصصين أنفسهم.

وجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم ، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي،وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند"رئيسة وزراء النرويج وعضوية(22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. وقد صنفت التعاريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين، هما:

الصنف الأول: تعاريف مختصرة:

سُميت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

– التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

– و التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

– التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

-مكونـات وأنمـاط الاستدامـة:

توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

-الاستدامة المؤسسية:

تُعني الاستدامة المؤسسية بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات ودور في تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما مدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

-الاستدامة الاقتصادية:

توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية فالتنمية الزراعية والريفية – على سبيل المثال – تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

-الاستدامة البيئية:

يُقصد بالاستدامة البيئية بأنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى.

-البشرية المستدامة:

بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

5-الجانب التطبيقى للبحث

دور البنوك في تحقيق التنميه المستدامه :-

بدأت البنوك خلال الفترة الأخيرة، العمل بقوة فى مجال المسئولية المجتمعية فى مختلف المجالات خصوصاً فى رعاية القرى الأكثر فقراً، وتقديم الخدمات الأساسية لمستحقى الدعم، من ضمنها تسقيف المنازل ووصلات المياه وغيرها من الأعمال التطوعية والتنموية فى المجتمع ولاتحاد بنوك مصر، دور كبير فى دعم البنوك للمساهمة فى هذا المجال، من أجل الوصول للتنمية المستدامة، وتضافر جهود جميع الأطراف المعنية بالاستدامة فى غاية الأهمية خلال الفترة الحالية لتحقيق الأهداف المرجوة وتعد محافظات الصعيد، الأكثر احتياجاً وفقاً لآخر خريطة للفقر، والتى أصدرها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء العام الماضى .وتولى الدولة اهتماماً كبيراً لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغير حالياً، والتى ستساهم بشكل كبير فى الحد من نسب الفقر، وهو الهدف الأول ضمن 17 هدفاً للتنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وتسعى جميع البنوك لتشجيع المستثمر الصغير، من خلال منح تسهيلات لتنفيذ مشروعات صغيرة فى مختلف المجالات خاصة الطاقة النظيفة، إذ يولى البنك العقارى المصرى دوراً كبيراً فى هذا القطاع، حيث لا يقتصر دوره على التمويل العقارى فقط ولابد أن تهتم جميع القوى المشاركة فى تحقيق التنمية المستدامة بالإهتمام بقطاع الصحة والتعليم، لأنهما ركيزتان أساسيتان للنهوض بالمجتمع، فضلاً عن تشجيع الصناعات المغذية التى ستساهم فى إحلال واردات والحد من الاستيراد وتوفير العملة الصعبة وحصل البنك العقارى المصرى العربى على جائزة البنك الأسرع نمواً فى تمويل الشركات من مؤسسة International Finance، كما فاز بجائزة تمويل أفضل الحملات الإعلانية فى رمضان، فقد شهد البنك مؤخراً حراكاً كبيراً فى مختلف القطاعات، ويقوم البنك بدوره المجتمعى أيضاً من خلال منح قرض المرأة واشتراك النوادى وغيرها ومن خلال تمويل الجمعيات الأهلية للمشروعات المتناهية الصغر .

كما يتعاون البنك مع الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والإدارية لتمويل مصاريف التعليم العالى ورفع مستوى قدرات الطلاب، ونسعى لدعم المجالات والصحة وليس العقارات فقط، ويتم الاستعداد حالياً لتمويل المشروعات متناهية الصغر من خلال دعم الجمعيات الأهلية، وتلقينا ما لا يقل عن 10 طلبات حتى الآن، وسيكون وضع المعايير والاشتراطات اللازمة لدعم تلك المشروعات عنصر أساسى فى هذا التمويل وفقًا لأفضل الممارسات.

5-1 دراسة حالة التمويل بالقروض الصغيرة للبنوك :

مفهموم القروض المصغرة وأهميتها : توجد عدة مسميات لهذه القروض، وتستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل التمويل المصغر microfinance ،القروض المصغرة microcredit ،المديونية المصغرة micro-debt ،ومهما اختلف المصطلح فكل منها أهميته.

1-تطور مفهوم القروض المصغرة : تجدر الاشارة إلى أن هناك اختلاف بين مفهومي التمويل المصغر Microfinance و القروض المصغر ة Microcredit ،فالتمويل المصغر يعكس ما شهده حقل الإقراض المصغر من تطور، ففي الماضي كان محور اهتمام المؤسسات المالية العاملة في ذلك الحقل مقتصرا على منح القروض فقط لذوي

الدخل المتدني، ولكن بمرور الوقت ونتيجة اكتساب الخبرة أصبح واضحا أن الفئات التي تستفيد من القروض أضحت بحاجة إلى المزيد من الخدمات، الاسيما مكان آمن لحفظ مدخراتهم فيها ، وبهذا نجد أن التمويل المصغر يمتد ليشمل التعامل في الدعم الفني والتأمينات والمدخرات بالاضافة إلى الاقراض، التي تستهدف الزبائن محدودي الدخل. الا أنه لوحظ استخدام كلا المفهومين على نحو متبادل وفقا لما تشير إليه الكتابات في هذا الموضوع، حيث يشير مصطلح "التمويل الاصغر" في أغلب الاحيان لايراد معناه الاضيق نطاقا بصفة أساسية إلى "القروض المصغرة"، وهذا لان خدمات الإقراض هي الغالبة فيه . والشكل التالي يوضح العالقة التكاملية بين التمويل المصغر والقروض المصغرة والمشاريع الصغيرة الشكل رقم (2-1)العالقة بين التمويل المصغر والقرض المصغر.

(المصدر: ماركو اليا، ترجمة فادي قطان، "التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالت دراسية"، كلية الادارة، جامعة تو رينو، ايطاليا، 2006)

كما أنه لايوجد تعريف شامل ونهائي لمفهوم القروض المصغرة فهو يختلف من بلد إلى آخر وفيما يلي نستعرض أهم التعاريف التي جاءت فيه:

• حسب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP" :))التمويل المصغر هو تقديم قروض مصغرة لأسرغاية في الفقر بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى..."

القروض المصغر ة هي كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية من أجل استعمال هذا التمويل في الاعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية. و يعتقد الباحث أن التعريف الذي يعكس مفهوم القروض المصغرة باعتبارها واحدة من أهم الصيغ الخاصة والمحددة للتمويل المصغر هو الذي يسمح بإبراز مايلي:

- القرض المصغر قرض استثماري يساهم في إحداث تغيير مستمر عبر انتشال المقترضين من الفقر بصورة دائمة
- القرض المصغر يسعى دائما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية القرض المصغر ليس عمال خيريا، و لكنه عمل ينتج قيمة مضافة، له آثار اجتماعية واقتصاديةلا يستهان بها.

تتركز النشاطات الاساسية لبنوك التنمية في تقديم القروض لمشروعات الاستثمار الكبرى وغالبا ما يكون ذلك بالاشتراك في التمويل مع مورد تمويل آخر وعادة ما تستطيع بنوك التنمية أن توفر قروض بشروط أكثر تيسيرا من البنوك التجارية و تعتمد عملية الاقراض فيها على ثلاثة محاور رئيسية ألا وهى: معدل الفائدة، و فترة السماح، و فترة السداد.

وتعد فترة السماح هي الفترة التي لا يقوم فيها المقترض بدفع أي شيء أما فترة السداد فهي الفترة التي يقوم خلالها المقترض بتسديد القرض. وتقوم بنوك التنمية – مثل البنوك التجارية– بتقديم القروض وفقا لمعيار الجدوى المالية للمشروع وهو معيار أساسي بالاضافة إلى أن بنوك التنمية تسترشد بأولويات الدول الاعضاء و فقا للدول والقطاعات والموضوعات التي تدعمها، وهي عادة ما تقوم بتوفير القروض لبرامج و مشروعات الدول انطلاقا من إستراتيجيات الدول التي تحدد مسئولياتها. ويتم التفاوض بشأن إستراتيجيات الدول مع الجهات المعنية مع الاخذ في الاعتبار السياسات والاستراتيجيات الوطنية لذا تتوقف إمكانية الحصول على هذا النوع من التمويل إلى درجة كبيرة على القدرة على خلق خطة قومية للموضوع المطروح. والتي يكون لمعظم بنوك التنمية تمثيال أكبر في البلادالاكثر تلقيا للدعم والمساعدة. وترجع أهمية دور البنك الدولي، كمؤسسة مالية، إلى أنه أكثر المنظمات الدولية قوة، من حيث التأثير المباشر على سياسات الموارد والبيئة، ويتمثل الدور المركزي للبنك الدولي في أنه الممول الاساسي لاعانات متعددة الاطراف، رغم أن جزءا من تمويلات التنمية المستدامة تمنحه تنظيمات الامم المتحدة (برنامج الامم المتحدة للبيئة، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية) ، فهو يقدم 17 مليون دولار سنويا من القروض لقطاعات الزراعة والطاقة والنقل، كما يعد مصدرا هاما للدول النامية في الحصول على النصيحة والارشاد بشأن سياستها الاقتصادية والتنموية. وتعتبر المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقرا، والبالغ عددها 81 بلدا، والتي يوجد منها 40 بلدا في إفريقيا، ومساندة المؤسسة الدولية للتنمية ألي بلد تعتمد في الحصول على االاهلية المتمثلة في معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني وهو ما يعرف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الد خل الوطني أقل من حد معين، حيث يتم تحديث بياناته سنويا.

يعتبر اهتمام البنك الدولي بالجمع بين الاصلاح البيئي و الاصلاح الاقتصادي اهتماما حيويا، وذلك بإمكانية استمرارية الاستثمارات التي يدعمها في البلدان الاعضاء، فمنذ 1989 أحرز البنك الدولي تقدما ملحوظا في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياسته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عملياته وأنشطته . ومنذ مطلع التسعينيات، عمل البنك الدولي على تطوير سياسته التنموية بشكل محسوس، فقد سعى البنك الدولي إلى اتخاذ إجراءات للتقييم البيئي في كافة مشروعات البنك واستماراته، فبين سنتي 1986 و 1994 قام بتمويل 120 مشروعا له عالقة بالبيئة، أي ما قيمته 9 ملايين من الدولارت في شكل قرض عملي، ويهدف البنك ضمن سياسته البيئية إلى تدعيم جهود الدول ألعضاء في تحسين تسييروفي نفس الوقت تسريع تنميته.

-تطوير دور البنوك التجارية فى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهدت الخدمات البنكية التى تمارسها البنوك التجارية فى الوقت الحالى تغيرات كبيرة فى طبيعتها وادواتها وتقنياتها بسبب علاقتها بالحياه الاقتصادية للأفراد والمجتمعات .فلم تعد وظيفةالبنوك التجارية قاصرة على ممارسة المهنه التقليدية التمثلة فى عبارة أن البنوك تقترض لكى تقرض. اى انها وسط بين المقترضين للاموال .هدفها قبول ودائع ومنح القروض للمؤسسات التجارية والصناعية وخلافها .الى جانب قيامها بالخدمات البنكية الاخرى .بل تعدت الى القيام والاضطلاع بعمليات بنكية لم تعدها من قبل وذلك نظراُ للمنافسة الشديدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية .إلا أن البنوك فى العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا لم تساير التطور الحالى الذى تعيشه البنوك فى الدول المتطورة .حيث أدخلت هذه الأخيرة الوسائل الحديثة فى عملها وبذلت الجهود فى تنمية العنصر البشرى وابتكرت وسائل مرضية ومغرية لجذب مدخرات الزبائن ونوعت عملياتها وخدماتها فى حين وقفت البنوك الجزائرية عند الوظيفة التقليديه مما جعلها تواجه تحديات عميقة فرضتها لمواجهة التطورات الحديثة التى طرأت على المهنة البنكية .مما جعلها تعانى من جملة من النقائص ونقاط الضعف التى حدت من فعاليتها كجهاز تمويلى (خونى رابح ، حسانى رقية , 2003).

-استراتيجية البنوك فى تمويل الموسسات الصغيرة والمتوسطة : لقد دعت الضرورة بالنسبة البنوك فى اطار سعيها المتواصل قدراتها التنافسية ومواجهة للتحديات عصر العولمة ، أن تسعى الى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة ولقد شطل زيادة التوسع فى تمويل ال PMEاحد اهم الميادين التى تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلى للبنوك باعتبار ان هذا القطاع من المؤسسات بشكل غالبية المؤسساتى فى أغلب الدول تتطلب توافر المعطيات التالية (عبد الحكيم عمران ,2006)

-تكييف المستويات الادارية الخاصة بالدراسات واخا القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك الاهتمام ب:

توفير ادوات ودائم تسيير القروض / تطوير وتنمية القدارات على تحليل خطر تقديم القروض لل PME /العمل على توزيع الخطر الائتمانى على مختلف النشاطات الاقتصادية / الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل التأجير .

مثلا : توزيع القروض الممنوحه حسب قطاع النشاط : (angem , 2017)

الجدول : توزيع القروض الممنوحه حسب قطاع النشاط

قطاع الانشطة	عدد القروض الممنوحه	النسبة (%)
الزراعة	112358	%14.11
الصناعة الصغيرة	307667	%38.64
البناء والاشغال العمومية	67766	%8.51
الخدمات	165853	%20.83
الصناعة التقليدية	138815	%17.43
تجارة	3122	%0.39
الصيد البحرى	752	%0.09
المجموع	796333	%100

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجدول يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط حيث القطاع الذى يحتل المرتبه الاولى قطاع الصناعة الصغيرة بعدد القروض الممنوحه المقدرة ب 307667 قرض ويليها الخدمات ب 165853 قرض وبعدها قطاع الزراعة ب 112358 قرض ، مما يعنى القطاعات السابقة هى الاكثر ميولا من حيث القروض الموجهه اليها بينما القطاعين الاخيرين قطاع التجارة وقطاع الصد البحرى ب 3122 قرض و752 قرض على التوالى .

–توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل : (angem , 2017)

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج (%)
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الاولية	718401	%90.21
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	77932	%9.79
المجموع	796333	%100

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجدول يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل حيث نلاحظ أن نسبة القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية تقدر بنسبة 90.21% والباقى لنسبة القروض بدون فوائد لإنشاء المشروع ، مما يعنى ان النسبة الاكبر هى للمشاريع القائمة والمحتاجة لشراء المواد الأولية .

5-2-بنك ناصرالاجتماعى: هو بنك اجتماعى يتطور لخدمة كل المصريين و الغرض الرئيسى للبنك المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي وتحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية للتحويل الطاقات العاطلة الى طاقات منتجة وفعالة بالمجتمع " العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع هدفه يقوم على التنمية المستدامة باشكال مختلفة على تحويل الطاقات العاطلة داخل الاسر الفقيرة القادرة على العمل الى طاقات منتجة عن طريق فروعة بجميع المحافظات وايضا لجان الزكاة التابعة للبنك وان دور البنك بطلق برنامج تمويل متناهى الصغر خاصة بالمراة المصرية ويقوم ايضا من الناحية الاقتصادية من الناحية الاقتصادية بتمويلات اخرى مثل قرض مشروع اسكان البيت الريفى . قرض الحضانات ....الخ .ان وجد من خلال النتائج وتوصيات ان لازم تطور فى خطط البنك المستقبلية حيث يتوسع فى المشروعات البيئيةوذلك فى بعض الانشطة التي يمكن للبنك القيام بها لتحقيق التنمية الاقتصادية الخضراء ومنهامشاريع المتعلقة بالطاقة البديلة تعد الطاقة هي المحرك الاساس لاى مشروع انتاجي، لذا فان اختيار مصدر الطاقة المتجددة والنظيفة تعتبر مصدر طاقة مستمر ال ينضب، مثال ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة أمواج البحر وغيرها. وتكون مشاريع حماية البيئة عن طريق البنك بتمويل المشاريع الصديقة للبيئة: - تمويل الزراعة الخضراء في الدول النامية والتي لها إثر في تخفيض معدلات الفقرو زيادة الاستثمارات في الاصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء في حياتهم اليومية.والاعتماد بشكل أساسي على الطاقة النظيفة كونها توفر الطاقة في البلدان التي تعاني من فقر الطاقة. ودعم المشاريع التي تهدف لتطوير الموارد المائية لما لها من دور حيوي في استمرا الز ارعة ودعم الاقتصاد المحلي وبالتالي تفعيل القطاع الصناعي في مجال الاغذية ومن خلال انشطة البنك معرفه تطور مؤشر اداء البنك :

-تشاط التكافل الاجتماعى : الاعانات والمساعدات :

البيان	2020/2019		2019/2018	
	عدد المستفيدين	القيمة	عدد المستفيدين	القيمة
الإعانات والمساعدات	24847	65.4	57794	55,4

فيما يلي رسم بياني يوضح المنصرف من الإعانات والمساعدات خلال الفترة من 2016 حتى 2020

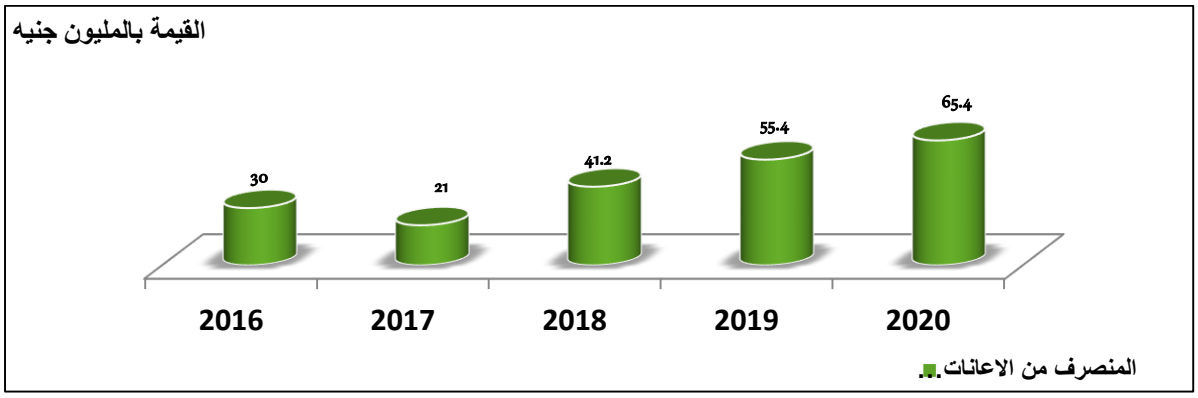

-القروض الحسنة: يعتمد هذا النوع على تقديم قروض حسنةلمحدودي الدخل من أصحاب المرتبات والمعاشات (بدون عائد) للتيسير عليهم في مواجهة الأعباء المالية لحالات الزواج وبدء العام الدراسي وحالات المرض وفى العمليات الجراحية وتوصيل الغاز الطبيعى للأسر الأكثر فقرا وبعض الحالات الملحة كالكوارث الطبيعية وسداد الديون بأحكام قضائية نهائية وتسدد على أقساط شهرية لمدة ثلاث سنوات ويتم اعفاء أسرة المقترض من سداد باقى أقساط القرض فى حالة الوفاة .

والجدول التالي يوضح عدد وقيمة المستفيدين من القروض الحسنة خلال العام الحالي مقارن بالعام السابق

القيمة بالمليون جنيه

البيان	2020/2019		2019/2018	
	عدد المستفيدين	القيمة	عدد المستفيدين	القيمة
القروض الحسنه	32386	278,4	43680	393,3

وفيما يلي رسم بياني يوضح المنصرف من الإقراض الاجتماعي (قروض حسنه) خلال الفترة من 2016 حتى 2020

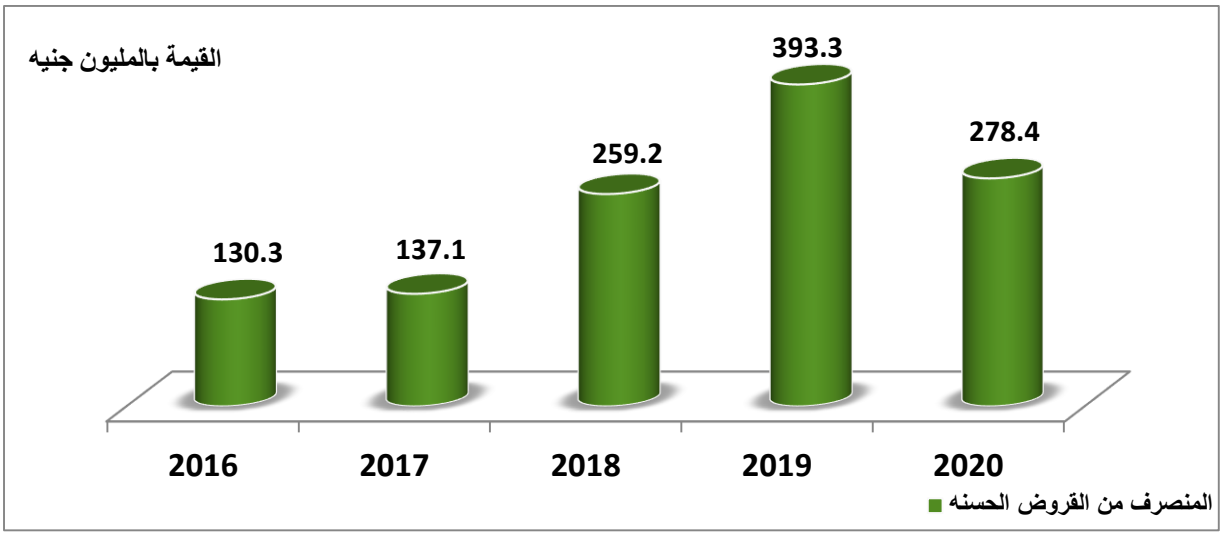

علما بأن القروض الحسنة المنصرفة خلال العام الحالي تتضمن المنصرف من قروض مستورة وبيانها كالتالي :-

م	البيان	2020/2019		2019/2018	
		المنصرف (بالمليون)	عدد المقترضات	المنصرف (بالمليون)	عدد المقترضات
1	إنتاج حيوانى			75,6	4130
2	تجارى			87	4887
3	خدمى			2,6	154
4	صناعى			5,9	298
5	مشروعات منزلية			9,3	813
	الإجمالـــــي			180,4	10282

-تمليك وسائل الإنتاج لمستحقي الزكاة

-في سبيل تحويل مستحقي الزكاة إلى طاقات منتجة قام البنك بتجربة رائدة عام 1995 ومازالت مستمرة حتى الآن، وذلك بتمليك الفقراء القادرين على العمل مستلزمات مشروع إنتاجي بسيط يعتمد على الخامات المتوفرة في المنطقة ، يقوم المستفيد بنفسه بتحديده وفق إمكانياته البشرية والمكان المتوفر لديه ويقدم للبنك من خلال لجنة الزكاة في نطاقه الجغرافي ، يمول رأسمال المشروع في صورة عينية بدون فوائد وبضمان لجان الزكاةبنظام سداد يتناسب طبقا لظروف كل حالة وطبيعة المشروع .

-ومن أمثلة هذه المشروعات :

- صناعية مثل (صناعة شنط البلاستيك – الزرابر – الخيوط – مصنوعات جلدية).
- حرفية مثل (الأواني الفخارية – والزجاجية الملونة – ورش النجارة – الحدادة).
- تجارية مثل (تجارة الملابس الجاهزة – الخردوات – قطع غيار – الأجهزة الصغيرة) .
- زراعية مثل (الآلات الزراعية البسيطة – تربية الماشية والخراف).
- بيئية مستوحاة من البيئة المحيطة مثل(صناعات تعبئة البلح والجريد والكراسي بالواحات – أدوات التربية والصيد بالمدن الساحلية) .
- الأمن الغذائي (تجارة لحوم – دواجن – بيض).

-والجدول التالي يوضح عدد وقيمة المستفيدين من تمليك وسائل الإنتاج خلال العام الحالي مقارن بالعام السابق:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	2020/2019		2019/2018	
	عدد المستفيدين	القيمة	عدد المستفيدين	القيمة
تمليك وسائل الإنتاج	367	1,6	415	1,7

وفيما يلي رسم بياني يوضح المنصرف من تمليك وسائل الإنتاج خلال الفترة من 2016 حتى 2020

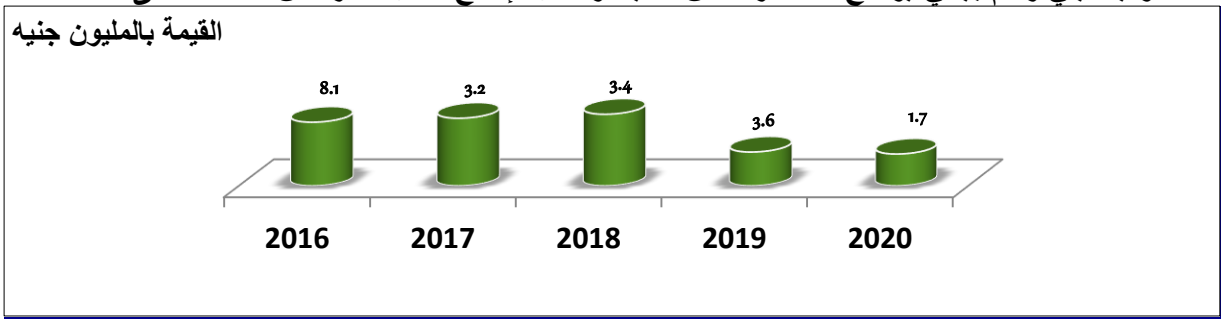

-تمويل عمليات استثمارية وتحسين الدخل :

- يقوم البنك بمنح تمويلات لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين من الشباب وكذا تحسين مستوى المعيشة .
-

والجدول التالي يوضح عدد وقيمة المستفيدين من تمويل عمليات استثمارية خلال العام الحالي مقارن بالعام السابق :

القيمة بالمليون جنيه

البيان	2020/2019		2019/2018	
	عدد المستفيدين	القيمة	عدد المستفيدين	القيمة
تمويل عمليات استثماريه	71431	3460	71721	3276

وفيما يلي رسم بياني يوضح المنصرف لتمويل عمليات استثمارية وتحسين الدخل خلال الفترة من 2016 حتى 2020

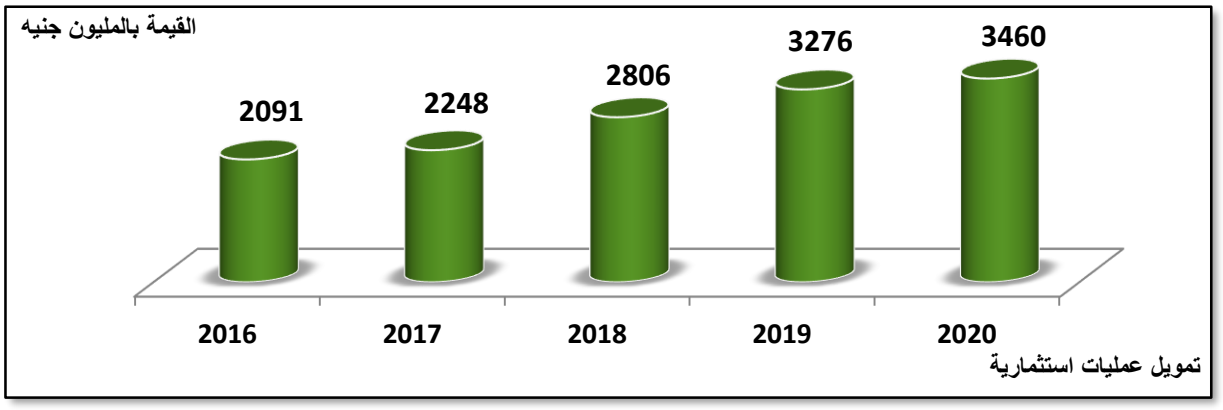

6-نتائج البحث (المستخلصة من الدراسة النظرية والميدانية)

تمثل المشاريع البيئية استثمـارات تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، و تهدف إلى توفيرمنتجات/ خدمات صديقة للبيئة، وتجنب التلوث البيئي ومعالجة مشاكل نضـوب المـوارد البيئيـة.

– مما الشك فيه أن موضوع التمويل البيئي يمثل أحد اهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة السيما بعدما أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وانتاجها لمنتجات صديقة للبيئة، ومن خلال الدراسة تبين أن الحكومة المصريه قد اهتمت بهذا النوع من التمويل معتمدة في ذلك على مصادر تمويل مختلفة من بينها: ميزا نية التجهيز والتسيير للدولة، التبرعات والهبات والرسوم الجبائية مثل رسم إخالء النفايات العائلية ،الرسم على الاكياس البلاستيكات ، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة ... ،الخ، بلاضافة إلى الهيكل المؤسساتي ذوالطابع العمومي مثل صندوق البيئة ومكافحة التلوث، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامةلاقليم ، صندوق التجهيز وتهيئة إلقليم، الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية... الارتفاع تكاليف تمويل المشاريع البيئية استدعى ذلك ضرورة البحث عن مصادر خارجية تمثلت في القروض الدولية الممنوحة من طرف: بنك مصر والبنك الأهلى وبنوك أخرى كثيره .

7-الخاتمـــــــــــــه

تعتبر حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، تسعى لها المؤسسات من خلال محاولة تطوير و تحسين أدائها البيئي خاصة في ظل الضغوط المفروضة عليها،والتي أصبح فيها التركيز على الابتكار الأخضر مبدأ أساسيا في بناء الاستراتيجيات التنموية للمؤسسات.هذا ما أكسب الابتكار الأخضر أهمية تجعله الشغل الشاغل لكل المؤسسات باختلاف أنواعها، لاعتباره الركيزة الأساسية لزيادة قدرة التنافسية وتعظيم ربحيتها، وذلك، من خلال ما ساهم به في القضاء على التلوث وتحسين الأداء البيئي، وما ح هقق من كفاءة أكبر في استخدام الموارد والطاقة والوصول إلى عائد أكبر على الاستثمار نتيجة تخفيض التكاليف الناجمة عن الهدر والإسراف، ونتيجة لذلك، فقد أدى إلى تحسين سمعتها وصورا ا وزيادة قدرا على دخول أسواق جديدة واكتساب مستهلكين جدد. هذا ما جعل من الابتكار الأخضر قوة محركة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة يقوم أساسا على الابتكار في منتجات خضراء والعمليات الخضراء للحد من المخاطر البيئية الناتجة عن مخلفات الإنتاج بخفض معدلات التلوث وترشيد الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وهو ما يثبت صحة فرضية هذه الدراسة . خلصت الدراسة إلى من جملة النتائج نوجزها فيمايلي :

-يسعى الابتكار الأخضر من خلال محدداته إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد؛

8- توصيات البحث

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكنا تقديم مجموعة الاقتراحات التي نرى بأنها قد تكون مناسبة لتشجيع تمويل المشاريع البيئية في مصر

✓ على مصر تسريع ونشر ممارسات التمويل المستدام لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثماروحجم المشاريع للتنوع الاقتصادى من خلال تعزيز الصناعات الخضراء، خاصة التمويل المصغر؛

✓ تشجيع ونشر السلوك الودي اتجاه البيئة، والتأكيد على فكرة المشاركة الشعبية لحل المشاكل البيئية، وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب لرفع مستوى الوعي البيئي العام(الثقافة البيئية).

✓ تمكين أطفال المجتمع من ثقافة التدوير، والمشاركة في عمليات فرز النفايات عبر تنفيذ ورشات في المدارس تحقيق التنمية المستدامة؛

✓ ينبغي على الأسره – في المقام الأول –أن تنظر بجد لمسألة الأهتمام بالبيئة، وذلك من خلال نشر الحس البيئي الأهتمام بالاقتصاد المنزلي؛

✓ا العمل على تحسين الجودة البيئية مع إعطاء اهتمام خاص للبيئة والصحة في مناطق الحضر والسعي لتعبئة المساعدات لدعم البنية التحتية للبيئة بما في ذلك إدارة المخلفات (الصلبة أو الخطرة) إلى جانب العمل على الحصول على مساعدة لمشروعات الحد من التلوث الصناعي

✓ العمل على بناء القدرات داخل البنك فى الادارة البيئية مع التركيز على التخطيط البيئي و وضع السياسات البيئية وجمع البيانات والمعلومات و إدارتها ووضع النظم القانون ية وتطبيق نظام الحوكمة البيئية.

✓ العمل على دعم عملية تاهيل المؤسسات المصغرة ووضع اليات تعمل على ربط العلاقة بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث

9-المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

1-أحمد أبو اليزيد الرسول، دراسة التنمية المتواصلة الابعاد والمنهج ، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشروالتوزيع ، مصر(2007) .

2-احمد خضر ، (2017) دراسة الأقتصاد الأخضر مسارات بديلة الي التنمية المستدامة، ملف مجلة العلوم و التكنولوجيا' مرسل من دكتور رأفت ميسال معهد الكويت للأبحاث العلمية

3-أحمد عبد الخالق السيد، "السياسات البيئية والتجارة الدولية"، الطبعة 02 ،دارالهضة العربية ، المنصورة،(1994)

4-أمين لطفي، "المراجعة البيئية"، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية(2005) .

5-باتر محمد علي وردم، ، العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الاول، دارالاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن(2003)

6-بنك ناصر الاجتماعى " القوائم المالية والايضاحات المتممة عن العام المالى(2020/2019)

7-جيهان عبد السلام عباس(2020) دراسة دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة :تمويل وإدارة مشروعات ريادة ألأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية مدرس الاقتصاد كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة

8-جوجالس موسشيست،" مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة 01 ،القاهرة (2000)

9-سمير الامير غازى عبد الحميد , فاروق فتحى السيد الجزار (2020) ، دراسة بدور ريادة الأعمال فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة الى الواقع المصرى.

10-سليمان ناصر، محسن عواطف (2013) ، دراسة القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة.

11-كميلية بوكره, مشرى عبد الرؤوف, (2019/2018) ، دراسة اليات تمويل الاقتصاد الاخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (الاردن /المغرب /الجزائر) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير

12- عبيد وهيبة, (2018/2017), دراسة دور القروض المصغرة فى تمويل المشاريع البيئة لتحقيق التنمية المستدامة

13-يحيى حولية ، سماء بن عربية, دراسة "الية تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق" الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ((ANGEM (2020/4/30).

14-ماركواليا ، ترجمة فادى قطان, التمويل متناهى الصغر نصوص وحالة دراسة مشروع تمبوس –ميدا, التمويل متناهى الصغر فى جامعة تونتو (ايطاليا), (2006)

ثانيا مواقع الانترنت :

1 –وكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki.

2– وكالة حماية البيئة الدنماركية، تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لاتفاقية بازل ، الجزء الاول ، مارس 2004 ،ص.ص:05.

3 –علي دريوسي، "الاستثمار الاخضر للنقود"، متاح على الموقع االكتروني:

–http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=36812

4–الشبكة العربية للتميز والاستدامة " التنمية المستدامة " https://sustainability-excellence.com

5– جريدة اموال الغد "البنك الاهلى المصرى تصدر تقريرة الاول لاستدامة وفقا المايير الافصاح العالمية " ديسمبر 2020 http://amwalalghad.com

6–مؤسسة الفكر العربي، أم مسّكن لألوجاع؟"،"القروض الصغيرة ومتناهية الصغر: حل على موقع بوابة التمويل الاصغر، www.mirofinance.arabic.

7–شبكة النبأ المعلوماتية، "التمويل المصغر لاستثمار الفقراء"، www.annabaa.org .

8–البيئة في برنامج البنك الدولي"، منشور على الموقع الالكتروني:

http://www.worldbank.org/en/topic/environment

9–البوابة الوطنية للطاقات المتجددة، "وزارة البيئة والطاقات المتجددة تكشف وضع إستراتيجية جديدة خاصة بالطاقات المتجددة قريبا"، متاح على الموقع : http://www.mondeadm.com .

10 – 2012،http://localhost/aps ،جديدة بيئية مشاريع تمويل.

ouest/spip.php? article1329 Aps-Sud-Infos

11 – https://www.djazairess.com/djazairnews/6025

12 – https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article3251